ترسيم الحدود السياسية لدولة الكويت كإحدى نتائج الغزو العراقي على الكويت

د. جاسم كرم*

مقدمة :

تنبع أهمية الحدود الدولية كونها تحدد سلطة الدولة الرسمية وسيادتها السياسية على منطقة معينة .

وقديما لم تكن الحدود السياسية في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص محددة حيث كانت ولاءات القبائل للحكام هي التي تحدد سلطة كل حاكم . إلا أن ظهور الثروات الاقتصادية كالبترول والغاز الطبيعي عجل في عملية ترسيم الحدود السياسية لكل دولة . ولهذا فان ترسيم الحدود السياسية في منطقة الخليج . يشكل سلسلة من القضايا الأساسية التي تعكس جليا مدى التوتر الذي تعاني منه المنطقة . وقد تفاقمت أبعاد هذا الموضوع في غضون الثلاثين سنة الماضية خصوصا بعد أن تزامنت النزاعات الحدودية البحرية مع النزاعات الحدودية البرية . وأصبحت الدقة في ترسيم الحدود الدولية للمنطقة مطلبا مهما نتيجة لما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية كالبترول والغاز الطبيعي .

وتعد قضية الحدود السياسية بين الكويت والعراق أقدم وأخطر مشكلة حدودية في منطقة الخليج العربي على الرغم من أن حدود الكويت كدولة معروفة منذ ثلاثة قرون ماضية . وعلى الرغم من اعتراف العراق بالحدود الكويتية من خلال الرسائل المتبادلة بين حكومتي الدولتين في الأعوام ١٩٣٢ و١٩٦٣ إلا أن الأطماع العراقية في ثروات الكويت وبالتالي التوسع على حساب الكويت حالت دون تعيين هذه الحدود بشكل نهائي على الطبيعة . ونتيجة لهذه الأطماع فقد غزت العراق دولة الكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠ واحتلتها لفترة سبعة شهور حاولت خلالها تغيير هوية وشخصية الكويت وإزالتها من على خريطة العالم . إلا أن أحلام العراق لم تتحقق بسبب صلابة المجتمع الدولي الذي وقف في مواجهة هذه الأطماع .

(*) مدرس ـ قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

هدف البحث ومنهجيته :

لقد سببت كارثة الاحتلال العراقي للكويت مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة للكويت والمنطقة ككل . وفي المقابل فإن الغزو كانت له نتائج سياسية أخرى من أهمها ترسيم وتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق لأول مرة . فبعد الانتهاء من عاصفة الصحراء واندحار القوات العراقية أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٧٨٦ في ٣ ابريل ١٩٩١ ليؤكد التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الاقليمية واستقلالهما السياسي . وعملا بالفقرة ٣ من القرار رقم ٧٨٦ ـ ١٩٩١ أمر الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق (UNIKBDC) في ٢ مايو ١٩٩١ . ولهذا فإن الباحث يرى أن ترسيم وتخطيط الحدود بين الكويت والعراق هي إحدى إفرازات الاحتلال العراقي . وعليه فإنه من الضروري دراسة موضوع الحدود الكويتية منذ نشأة الكويت إلى أن تم الاعتراف بها ككيان منفصل في المعاهدة الأنجلو العثمانية في عام ١٩١٣ مروراً بالاعتراف العراقي بالحدود الكويتية في الأعوام ١٩٣٢ و١٩٦٣ ، وأخيرا شرح لترسيم وتعيين الحدود الدولية بين الكويت والعراق والذي أقر بواسطة الأمم المتحدة . ولتحقيق الأهداف المرجوة من البحث سوف يعتمد في التحليل الجيوبوليتكي على دراسة الخرائط والوثائق القديمة التي تبين حدود الكويت منذ القدم . ولكن على الرغم من أهمية هذه المصادر لتفنيد المزاعم العراقية بتبعية الكويت لها فإن الفهم الحقيقي لموضوع الحدود لايتحقق إلا بعد زيارة ميدانية للمنطقة ومعاينة الحدود البحرية في خور عبد الله وخور الزبير ومن ثم الحدود البرية الشمالية من منطقة أم قصر حتى تقاطع الحدود الكويتية العراقية السعودية .

موجز تاريخي عن الحدود السياسية لدولة الكويت :

تشهد كل كتب التاريخ القديمة والحديثة ان دولة الكويت تأسست في بداية القرن الثامن عشر بعد هجرة جماعات العتوب من قلب الجزيرة العربية الى منطقة القرين [١] . ولقد

(١) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى :

أ ـ راشد عبدالله الفرحان «مختصر تاريخ الكويت» القاهرة ، ١٩٦٠ .

ب ـ سيف مرزوق الشملان «من تاريخ الكويت» القاهرة ، ١٩٥٩ .

ج ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة «تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ـ١٩٦٥)» الكويت ، ١٩٨٤ .

د ـ Harold R P Dickson, Kuwait and Her Neighbours, London: George Allen and Unwin, 1956.

هـ حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الأول (بيروت : دار الكتب ، ١٩٦٢) .

و ـ عبدالعزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٧١ .

استمرت هذه المنطقة لنحو ثلاثة قرون كيانا متميزا ظل محافظا على استقلاله رغم كل المخاطر والمتغيرات التي شاهدتها المنطقة .

وعلى الرغم من الارتباط الديني بين الكويت والدولة العثمانية نتيجة للصلة الدينية التي تربط الدول الاسلامية بالخلافة الاسلامية العثمانية الا انه لم يكن هناك أي وجود عثماني بأي شكل كان وعلى أي جزء من أراضي الكويت كما لم تكن هناك أي صورة من صور التبعية السياسية . ولهذا فإن حدود الكويت كانت معروفة منذ ثلاثة قرون وهناك كثير من الخرائط القديمة التي توضح وتظهر دولة الكويت وحدودها . ومن هذه الخرائط مايلي[1]:

١ ـ خريطة هولندية رسمها الأخوان اوتنز"R.J.Ottens" في أوائل القرن الثامن عشر وتظهر فيها دولة الكويت باسم كاظمة . (خريطة رقم ١).

٢ ـ خريطة رسمها هيراولي "Herauli" في منتصف القرن الثامن عشر وتحت اسم كاظمة أيضاً . (خريطة رقم ٢).

٣ ـ خريطة الجغرافي الألماني المعروف كارل ريتر "C. Ritter" التي رسمت في عام ١٨٦٧ ويظهر فيها بوضوح حدود الكويت وتحت اسم الكويت. (خريطة رقم ٣).

٤ ـ خريطة بالجريف "W.G. Palrave" لجزيرة العرب خلال رحلاته للمنطقة ما بين ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣ ، ويظهر فيها حدود الكويت وبلون مختلف عن المناطق المحيطة بها. (خريطة رقم ٤).

وعليه فإن الخرائط المشار إليها تثبت بالدليل القاطع وجود الكويت ككيان مستقل خاص منذ ثلاثة قرون تقريبا . وكما أوضحنا سلفا فإن المنطقة كلها لم تكن تهتم بتخطيط الحدود السياسية لها وذلك لأن مفهوم الحدود كان مرتبطا بولاء وتنقلات القبائل العربية . كما أن عدم ظهور أي ثروات في المنطقة كان السبب في عدم وجود أي أطماع حقيقية تجاه الكويت . ولكن كل هذه الظروف تغيرت في أوائل حكم الشيخ مبارك آل صباح . فنتيجة لصراع القوى العظمى والإقليمية في المنطقة ، رأى الشيخ مبارك أن الكويت يمكن أن تفقد استقلالها

---

(١) الخرائط المشار إليها أخذت من كتاب «ترسيم الحدود الكويتية العراقية ـ الحق التاريخي والإرادة الدولية» إعداد لجنة من المختصين بإشراف ومراجعة أ .د . عبدالله الغنيم ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية ـ الكويت ، ١٩٩٣ .

السياسي خصوصاً بعد أن بدأ يشعر بأطماع الدولة العثمانية في الاستيلاء على الكويت. ولذلك فقط اضطر لتوقيع اتفاقية الحماية مع بريطانيا في عام ١٨٨٩[١].

(١) Jacob C Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, Vol 1 (New Haven, London: Yale University Press, 1975, p 476.

خريطة رقم ـ ١ ـ

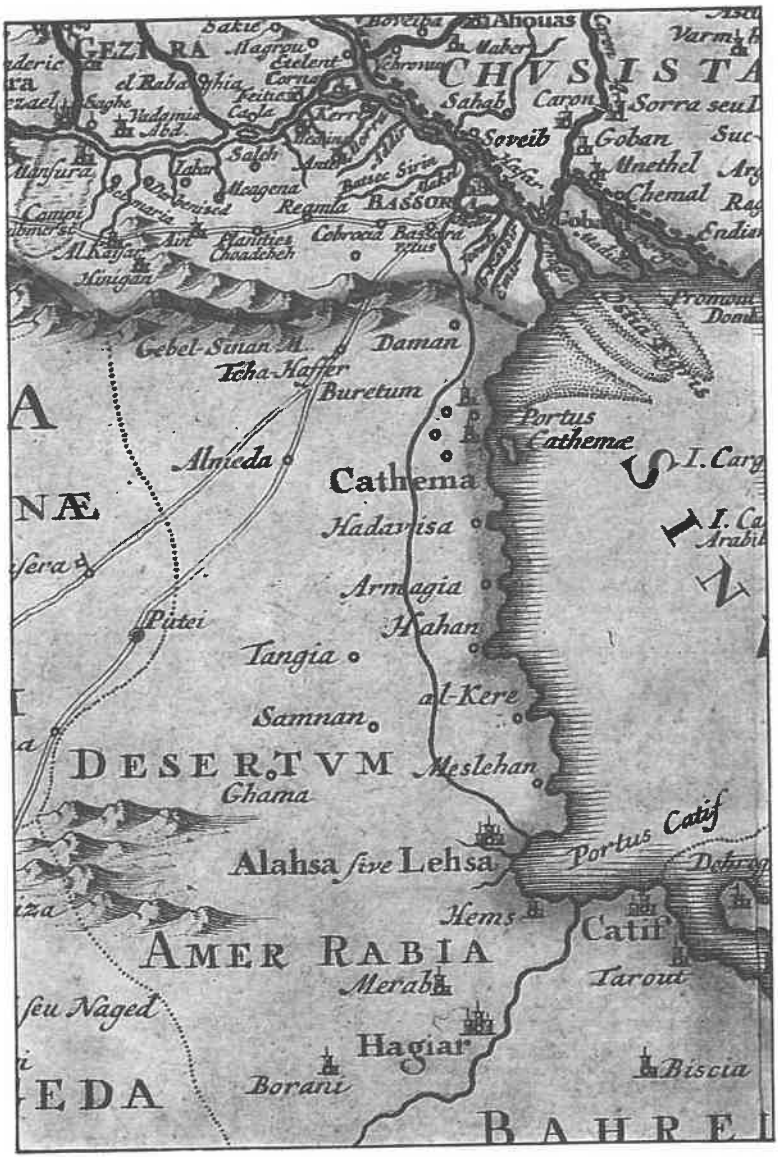

خريطة الاخوان اوتنز، امستردام ، اوائل القرن ١٨

خريطة رقم ـ ٢ـ

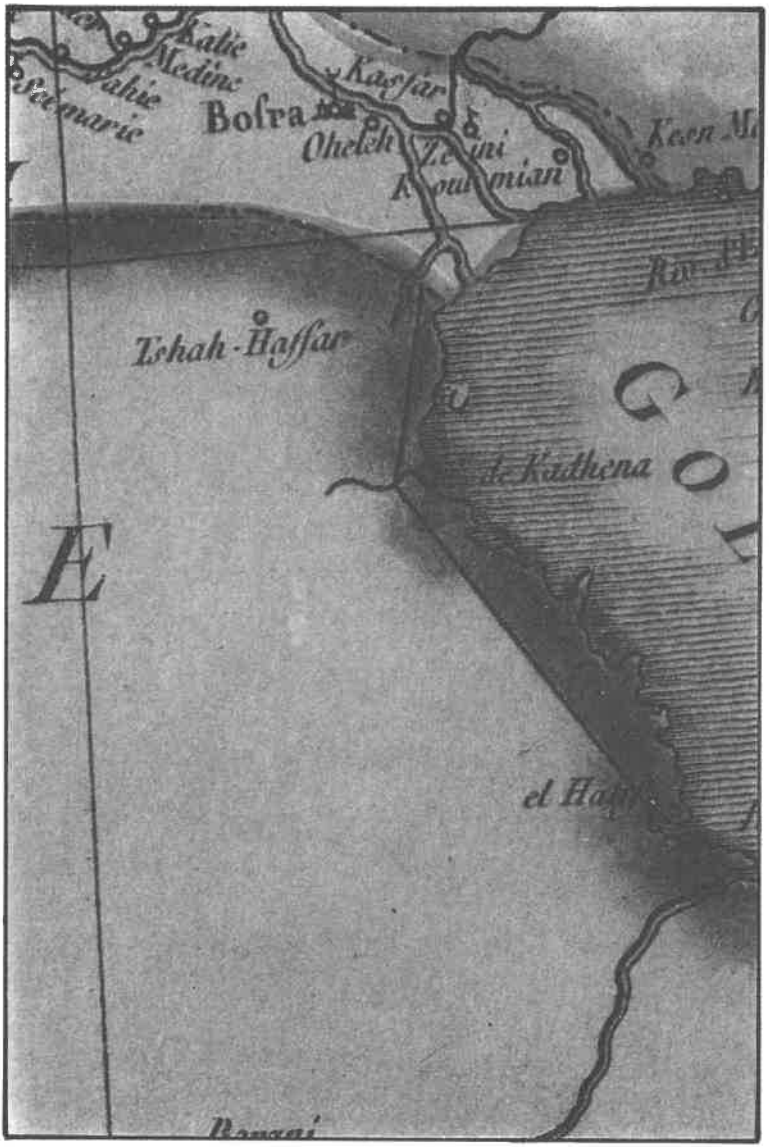

خريطة هيراولي ، باريس ، منتصف القرن ١٨

خريطة رقم ـ ٣ ـ

خريطة الجغرافي الالماني كارل ريتر ، برلين ١٨١٨ م

خريطة رقم (٤)

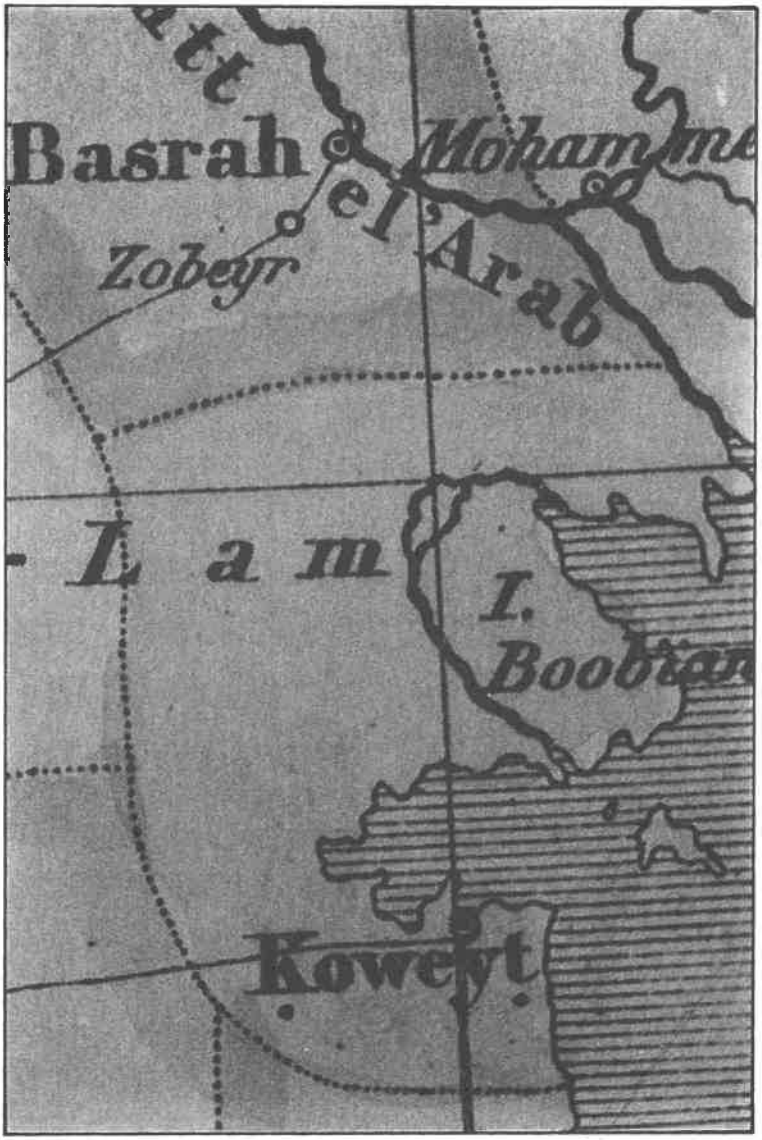

خريطة الرحالة الانكليزي بالجريف ، لندن ١٨٦٣

وبسبب الضغوط الشديدة من قبل الحكومة العثمانية لإجبار الشيخ مبارك الصباح على إعطاء ألمانيا امتيازا عبر خطوط السكة الحديدية الذي ينتهي بمنطقة كاظمة ، اضطرت بريطانيا في مارس ١٩٠٠ لابلاغ الحكومة العثمانية بمحتوى الاتفاق الموقع مع الكويت[١] . .

وقد حاولت الدولة العثمانية إثارة المشاكل للكويت لكنها تعهدت في عام ١٩٠١ على المحافظة على الوضع الراهن لدولة الكويت[٢] ، إلا أنها سرعان ما تنصلت من ذلك الوعد بمحاولة ارسال قوات لتقليص نفوذ الشيخ مبارك في أم قصر وصفوان وورية وبوبيان ، كان ذلك في أوائل عام ١٩٠٢[٣] . وقد ظلت منطقة الكويت تشهد نوعا من التوتر مع الدولة العثمانية حتى تم تسوية الأمر في اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية . وتتألف الاتفاقية من عشرة مواد تشير إلى أن منطقة الكويت تشكل قضاء مستقلا من الامبراطورية العثمانية . ولحاكم الكويت الحق في رفع العلم العثماني مضافا اليه كلمة (كويت) ، وله أن يمارس كامل صلاحياته في إدارة البلد دون أي تدخل من الدولة العثمانية التي اعترفت بسريان الاتفاقيات المعقودة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية في يناير ١٨٨٩ .

كما حددت الاتفاقية حدود الكويت بأنها تتكون من شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي . بالإضافة إلى ذلك فإن جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وام المرادم هي عائدة للكويت . كما أن هناك منطقة أخرى تابعة لشيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة منها ويمارس فيها كل حقوقه الإدارية . وقد حددت هذه المنطقة من خط الحدود الذي يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر جنوب أم قصر وسفوان وجبل سنام ثم تستدير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر قرب جبل منيفة (خريطة رقم ٥) .

وقد نصت الاتفاقية على إتمام إجراء التصديق عليها في لندن في غضون ثلاثة أشهر من التوقيع عليها . ولكن لم يتم التصديق عليها في الفترة المحددة ولذلك حدد موعد آخر وهو ٣١ - ١٠ - ١٩١٤ إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون التصديق على الإتفاقية[٤] .

---

(١) India Office and Library Records, London, File RI5/5/127, a confidential letter.

(٢) Cooch & Temperley, British Documents on the origins of the war. (Vol.X,PartII, P.49).

(٣) ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخي والإرادة الدولية (مرجع سابق ، ص ٢٧) .

(٤) يمكن الرجوع إلى النص الكامل للاتفاقية في الكتب التاريخية المشار إليها في المرجع رقم (١) .

خريطة رقم (٥)

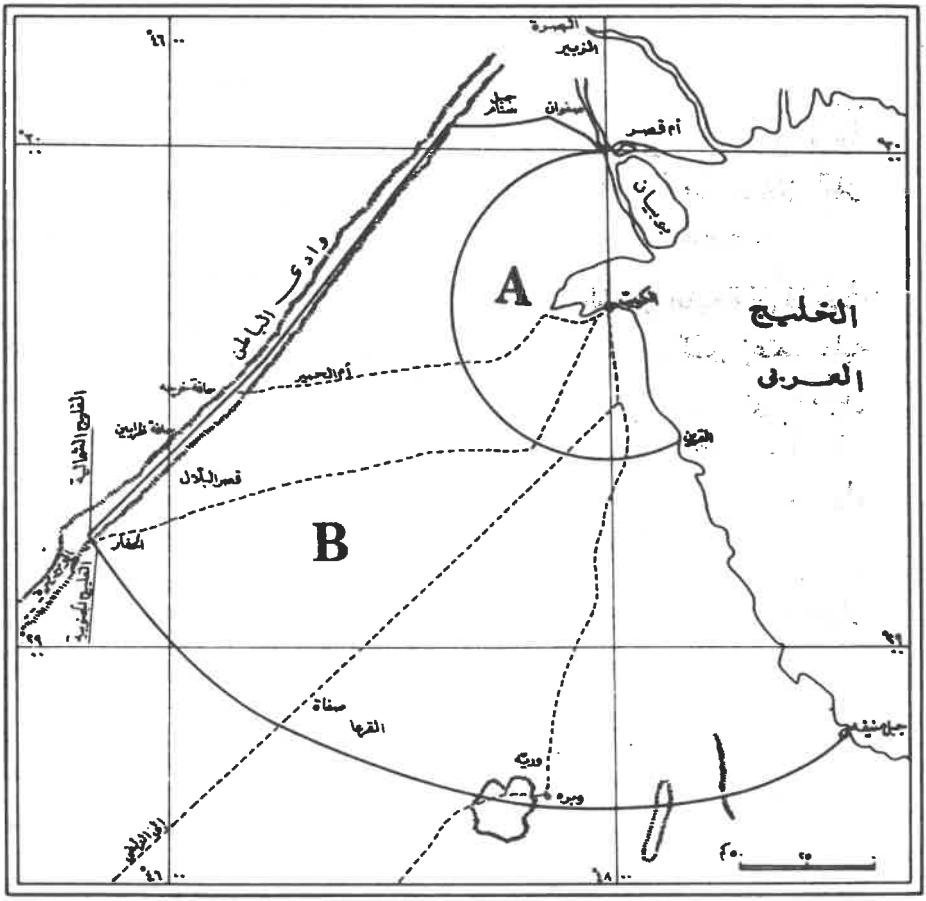

المصدر: الكويت وجوداً وحدوداً، اعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ الكويت ١٩٩١.

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ ـ المنطقة A التى يمارس الشيخ لكويت الاستقلال الذاتى الكامل فيها وتتبعها جزر وربة ، وبوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وام المرادم ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمنطقة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة B وتدخل فيها المناطق التى تعيش فيها القبائل التى تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذى يستوفى منها العشور والمنح الادارية .. ولاتباشر الحكومة الامبراطورية العثمانية فى هذه المنطقة أى عمل إدارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية او القيام بعمل عسكرى مهما كان نوعه .. الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة فى المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية) .

اعتراف العراق بالحدود الكويتية :

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية وتسليم الجمهورية التركية في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بالتنازل عن كل حقوقها في الدول العربية بعث الشيخ أحمد الجابر رسالة إلى السير «برس كوكس» في أبريل ١٩٢٣ يخبره بها أن حدود الكويت مع العراق هي الحدود التي طلبها الشيخ سالم الصباح في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٢٠ وهي تبدأ من تقاطع وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل بوبيان وورية حتى ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية الحالية بما فيها جزر مسكان ، فيلكا ، عوهة ، كبر ، قاروه ، وأم المرادم[١].

وقد اجاب كوكس على رسالة الشيخ أحمد الجابر في ابريل ١٩٢٣ بأن الحدود الكويتية ـ العراقية معترف بها من قبل الحكومة البريطانية حسب الحدود والجزر المشار إليها[٢].

وبالفعل فبعد استقلال العراق وجه رئيس وزرائها آنذاك نوري السعيد رسالة الى السيد «فرانسس همفريز» المندوب السامي البريطاني في ٢١ ـ ٧ ـ ١٩٣٢ يؤكد على أن حدود الكويت والعراق هي «من تقاطع وادي العوجة بالباطن ومنه في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض سفوان ثم باتجاه الشرق لتمر جنوب آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله ، وتترك جزر ورية وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وقاروه وأم المرادم للكويت»[٣]. وقد بعث الشيخ أحمد الجابر برسالة إلى الوكيل السامي في الكويت بتاريخ ١ـ٨ـ١٩٣٢ يوضح موافقته على الحدود بين الكويت والعراق كما هي موضحة في رسالة نوري السعيد إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد[٤].

وكان من المفروض أن يتبع ذلك تعليم الحدود على الطبيعة "Demarcation"، إلا أن ذلك لم يتم لأسباب سياسية أهمها :

---

(١) «الكويت وجوداً وحدوداً» ، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ١٩٩١ ، ص ٩٢ .

(٢) F.O.371/8952 Memo From HE The High Commissioner for Iraq to the Political Agent in Kuwait, 19 April 1927.

(٣) Arabian Boundaries, Primary Documents 1853-1960, Editor R. N. Schofield and G. H. Blake (Vol. 7, P. 372).

(٤) Arabian Boundaries, Primary Documents 1853-1960, Editor R. N. Schofield and G. H. Blake (Vol. 7, P. 376).

١ ـ بعد أن أجبرت العراق على تقديم تنازلات لإيران في شط العرب وفقاً لاتفاقية شط العرب في عام ١٩٣٧ أرادت أن توسع منفذها على الخليج العربي على حساب دولة الكويت . لهذا فقد ادّعت بأن اعتبار الخط المستقيم الذي يبدأ من الباطن إلى جنوب آخر نخلة تقع في جنوب سفوان أسلوب غير عصري لتعليم الحدود . كما أن امتداد الحدود من تلك النقط إلى تقاطع خور عبد الله بخور الزبير قبل أن يصل إلى نقطة الثالوج سوف يحرم العراق من منفذ بحري مطل على الخليج . ولهذا فقد طلبت من الكويت أن تتنازل عن اجزائها الشمالية إلى خط عرض ٣٥ ـ ٢٩ درجة شمالا ، أي أن تترك الكويت ما يقرب من ثلث مساحتها[١].

٢ـ ادعاء العراق بأن انخفاض الرسوم الجمركية في الكويت يتسبب في عمليات التهريب إلى العراق وهذا يضر بالاقتصاد العراقي .

٣ ـ اكتشاف حقل برقان في عام ١٩٣٨ أثار أطماع الحكومة العراقية .

وقد أدت العوامل المذكورة سابقا إلى ظهور ادعاءات الملك غازي في الكويت ومن ثم دعوة نوري السعيد لانضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي .

وكما هو معروف فبعد أسبوع من إعلان استقلال دولة الكويت أي في ٢٥ ـ ٦ ـ ١٩٦١ طالب حاكم العراق عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق . وقد طويت هذه الصفحة بسقوط قاسم عام ١٩٦٣ ومن ثم اعتراف الحكومة العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة الموضحة بكتاب رئيس وزراء العراق في ٢١ ـ ٧ ـ ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت في كتابه إلى الوكيل السامي في ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٣٢ .

وقد تم تسجيل تلك الاتفاقية في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ولكن على الرغم من النوايا الحسنة التي أبدتها الكويت تجاه العراق لمحاولة فتح صفحة جديدة من علاقات الأخوة وحسن الجوار إلا ان أن النوايا العراقية المبيتة كانت لا تزال قوية ولهذا فقد ماطلت العراق وعرقلت عمل كل اللجان التي أرادت تعيين الحدود بين العراق والكويت . وفي كل مرة كانت تتذرع بحجج واهية ، كأن تتذرع العراق مرة بأنها تريد مزيدا من الوقت لدراسة الوثائق وأخرى بحاجتها لإجراء عمليات مسح جديدة (ولكن من جانبها وحدها دون وجود الجانب الكويتي) . ولهذا فقد أجل موضوع الحدود إلى وقت آخر عندما اكتشفت الكويت أن العراق ينوي التوصل الى اتفاقية جديدة للحدود مخالفة لما تم الاتفاق عليها سابقا .

---

(١) «ترسيم الحدود الكويتية العراقية» ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

تخطيط الحدود بواسطة لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت : [1]

لقد اسفرت عاصفة الصحراء عن هزيمة العراق وطرد قواتها من الكويت التي حررت في ٢٦ - ٢ - ١٩٩١ ، وبعد أن وقع العراق مع الحلفاء على اتفاقية وقف إطلاق النار أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ - ٤ - ١٩٩١ مؤكدا على التزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية وإستقلالهما السياسي. وقد ذكرت الأمم المتحدة حكومة العراق باعترافها باستقلال وسيادة وحدود الكويت في محضر الاتفاق الموقع بين الكويت والعراق في بغداد في ٤ - ١٠ - ١٩٦٣. ولهذا فقط طالب مجلس الأمن في الفقرة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه والمذكور سابقاً. وقد أدرك مجلس الأمن أهمية تخطيط الحدود المذكورة ولهذا فقط طلب إلى الأمين العام في الفقرة ٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بأن يساعد في إنجاز ذلك، وقد وافق على ذلك كل من الكويت والعراق في رسالتين تمهيديتين من وزيري خارجيتهما إلى الأمين العام تبين تعهدهما بقبول أحكام القرار. وعليه فقد قام الأمين العام بإنشاء لجنة الأمم المتحدة في ٢ - ٥ - ١٩٩١ لتخطيط الحدود بين العراق والكويت مؤلفة من خمسة أعضاء، ثلاثة خبراء مستقلين هم: أولا: مختار كوسوما اتمادجا (وزير خارجية أندونيسيا السابق) رئيسا، والسيد إبان بروك (مدير المساحة السويدية)، والسيد وليم روبنسون (المدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزيلندا). ويمثل العراق السفير «رياض القيسي» بينما يمثل الكويت السفير «طارق الرزوقي» وقد استقال السيد كوسوما اتمادجا من رئاسة اللجنة لأسباب شخصية في ٢٠ - ١١ - ١٩٩٢ وعين القانوني اليوناني السيد نيكولاس فلنيكوس بدلاً منه.

ونص قرار الأمين العام على أن تختص اللجنة بتخطيط الحدود بين البلدين بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وكذلك بالتعيين المادي وذلك بالاستعانة بالخرائط الواردة في وثيقة مجلس الأمن 5/22412 وهي مجموعة من ١٠ خرائط طبوغرافية بمقياس رسم ١ / ٥٠٠٠ صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة . فيما سيتم

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الرحلة واجتماعات اللجان الخاصة بترسيم الحدود ، يرجى الرجوع إلى التقرير النهائي للجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت . الأمم المتحدة ٢١-٥-١٩٩٣ .

التعيين المادي للحدود بواسطة وضع قوائم . وقد اعتمدت اللجنة في عملها على محاضر الجلسات والرسائل المتبادلة والإتفاقيات الموقعة بين العراق والكويت من عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٦٣ . ويذكر تقرير الأمين العام بأن اللجنة سوف تتخذ قراراتها بالأغلبية والتي ستكون نهائية .

ولإنجاز هذه المهمة احتاجت اللجنة عقد ١١ دورة شملت ٨٢ اجتماعا بالإضافةإلى الزيارات الميدانية للمنطقة . وقد قامت اللجنة بالأعمال الميدانية معتمدة على خبراء في الجيوديسيا والمساحة والتصوير المساحي بمعاونة إدارتي المساحة في نيوزيلندا والسويد . وفي المرحلة الأولى حددت اللجنة مرجع إسنادها الجيوديسي الخاص بها ويسمى (IK80-92) ومن ثم بدأت بالتصوير الجوي ووضح الخرائط الأولية .

وخلال المرحلة الثانية وضعت علامات الحدود الأولية ثم أعمدة الحدود النهائية . وفي المرحلة الثالثة تم رسم القطاع الحدودي لخور عبد الله وكذلك الأعمال الإضافية المتعلقة بقطاعات الحدود البرية . وقد استطاعت اللجنة أن تنتج ٣١ خريطة أورثوفوتوغرافية (باللغتين الأنكليزية والعربية) بمقياس رسم ١/ ٢٥٠٠٠ وأخرى بمقياس ١/ ٧٥٠٠ لمنطقتي سفوان وأم قصر . وبالنسبة للحدود في الباطن فقد تم إصدار ١٤٢٠ صورة مساحية للأشكال الجانبية المستعرضة للارتفاعات . وبالنسبة للأطراف الخارجي لخور عبد الله فقد أعدت خرائط أورثوفوتوغرافية بمقياس رسم ١/ ٢٥٠٠٠ . بالإضافة إلى ذلك فقد تم إعداد خرائط يدويا وبالحاسوب لوادي وخط الوسط في خور عبد الله على مقياس رسم ١/ ٥٠,٠٠٠ و١ / ١٠٠,٠٠٠ ، علاوة عن خرائط كنتورية للأعمال البحرية وأشكال جانبية مستعرضة بمقياس رسم ١/ ٥٠٠٠ و١/ ١٠٠,٠٠٠ .

وفي منتصف إبريل من عام ١٩٩٢ أعلنت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت قرارها حول الحدود البرية ، وقد تم تخطيط الحدود البرية وفقا للاقتراح البريطاني (الموافق عليه من قبل الكويت) إلى الحكومة العراقية في ديسمبر ١٩٥١ (خريطة رقم٦) . وفي الشمال تم الإعتماد على نقطة تقع على مساحة ١٤٣٠ متر جنوب حائط مبنى الجمارك في صفوان . مع العلم بأن الإقتراح البريطاني لعام ١٩٥١ اقترح نقطة تقع لمسافة ١٠٠٠ متر جنوب المبنى المذكور (خريطة رقم٧) . وقد كانت هذه النقطة موضع نقاش من قبل أعضاء اللجنة فقد كان هناك رأيان بهذا الشأن ، أولهما أن الحدود بين البلدين ثابتة على بعد ١٦٥٠ متر جنوب صفوان ، وثانيهما أن الحدود هي على بعد ١٤٣٠ مترا جنوب مبنى الجمارك في صفوان . وقد تحفظت الكويت رسميا على هذا الاختيار الذي يعني حصول العراق على ٤٣٠

مترا من الأراضي الكويتية على امتداد الشريط الحدودي لكنها قبلت مع ذلك هذه النتيجة رغبة منها في انجاز مهمة ترسيم الحدود . أما الجزء المتبقي من الحدود البرية بين البلدين فقد انطلقت من هذه النقطة في جنوب صفوان في خط مستقيم حتى نقطة تلاقي خور الزبير بخور عبد الله غرب جزيرة وربة وذلك تبعا للاقتراح البريطاني لعام ١٩٥١ . وقد سار خط الحدود جنوب أم قصر وبمعنى أدق جنوب التوسعات التي طرأت عليها قبل فترة الستينات من هذا القرن . ومن هناك تتبع الحدود خط ينابيع المياه المنخفضة حتى النقطة المقابلة مباشرة والأقرب إلى ملتقى خور الزبير وخور عبدالله (خريطة رقم٨) .

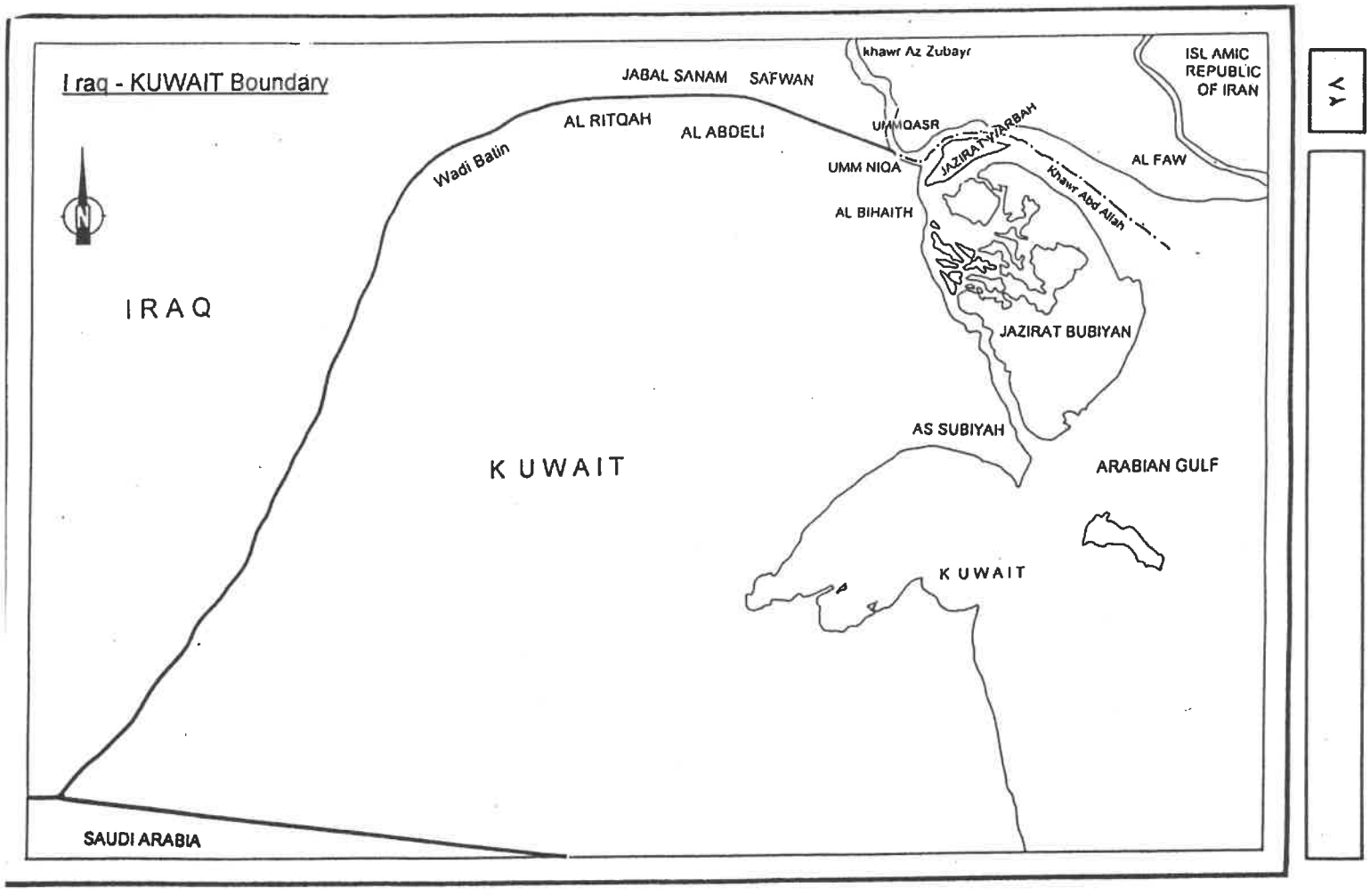
Iraq - KUWAIT Boundary
JABAL SANAM
SAFWAN
khawr Az Zubayr
ISL AMIC REPUBLIC OF IRAN
AL RITQAH
AL ABDELI
UMM QASR
Wadi Batin
UMM NIQA
JAZIRAT ARBAH
AL FAW
Khawr Abd Allah
AL BIHAITH
IRAQ
JAZIRAT BUBIYAN
AS SUBIYAH
K U W A I T
ARABIAN GULF
K U W A I T
SAUDI ARABIA

خريطة رقم (٧)

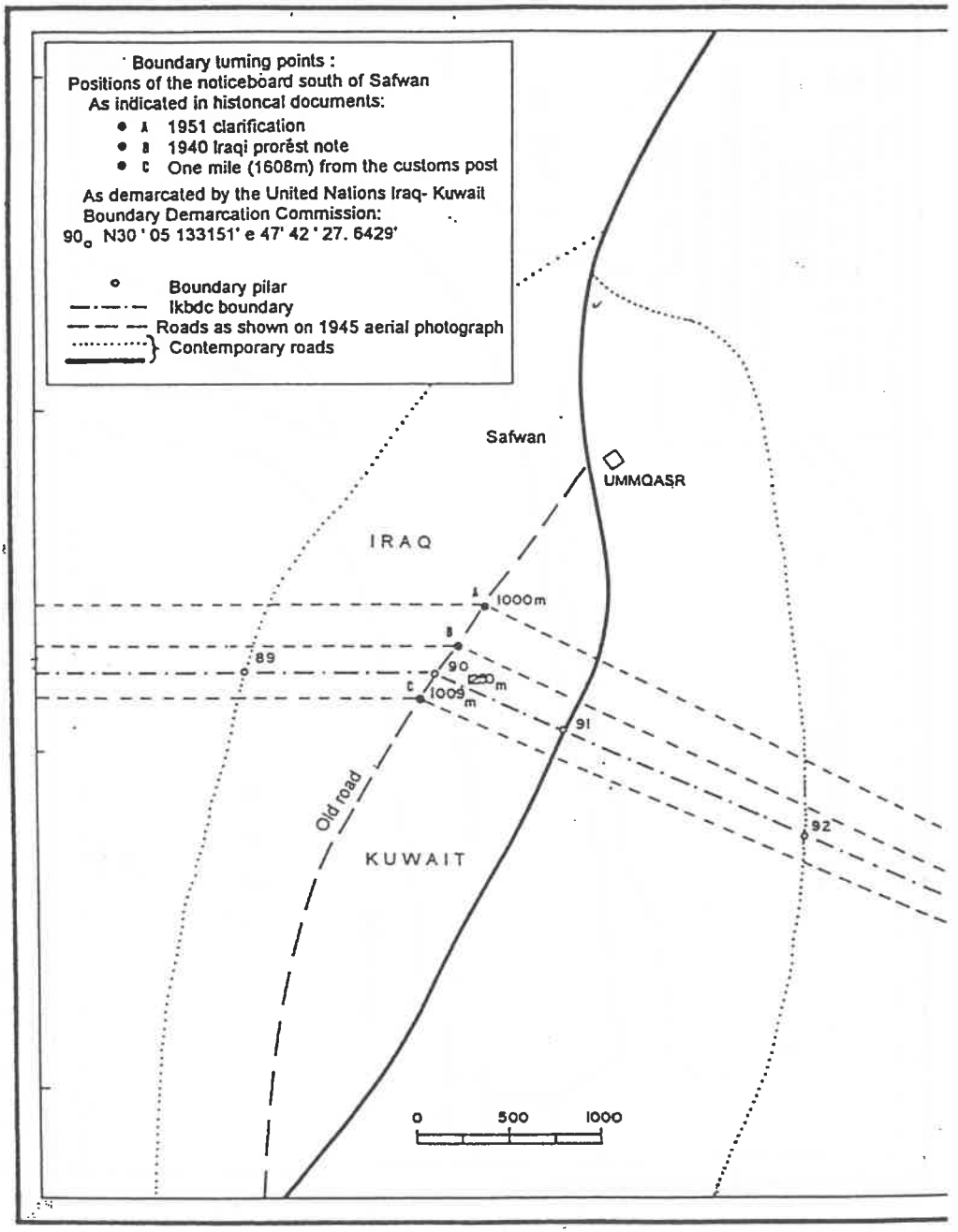
Boundary turning points :
Positions of the noticeboard south of Safwan
As indicated in historical documents:
A 1951 clarification
B 1940 Iraqi protest note
C One mile (1608m) from the customs post
As demarcated by the United Nations Iraq- Kuwait Boundary Demarcation Commission:
90 N30 ' 05 133151' e 47' 42 ' 27. 6429'
Boundary pilar
Ikbdc boundary
Roads as shown on 1945 aerial photograph
Contemporary roads
Safwan
UMMQASR
IRAQ
A
1000m
B
89
90
250m
C
1009m
91
92
Old road
KUWAIT
0
500
1000

خريطة رقم (٨)

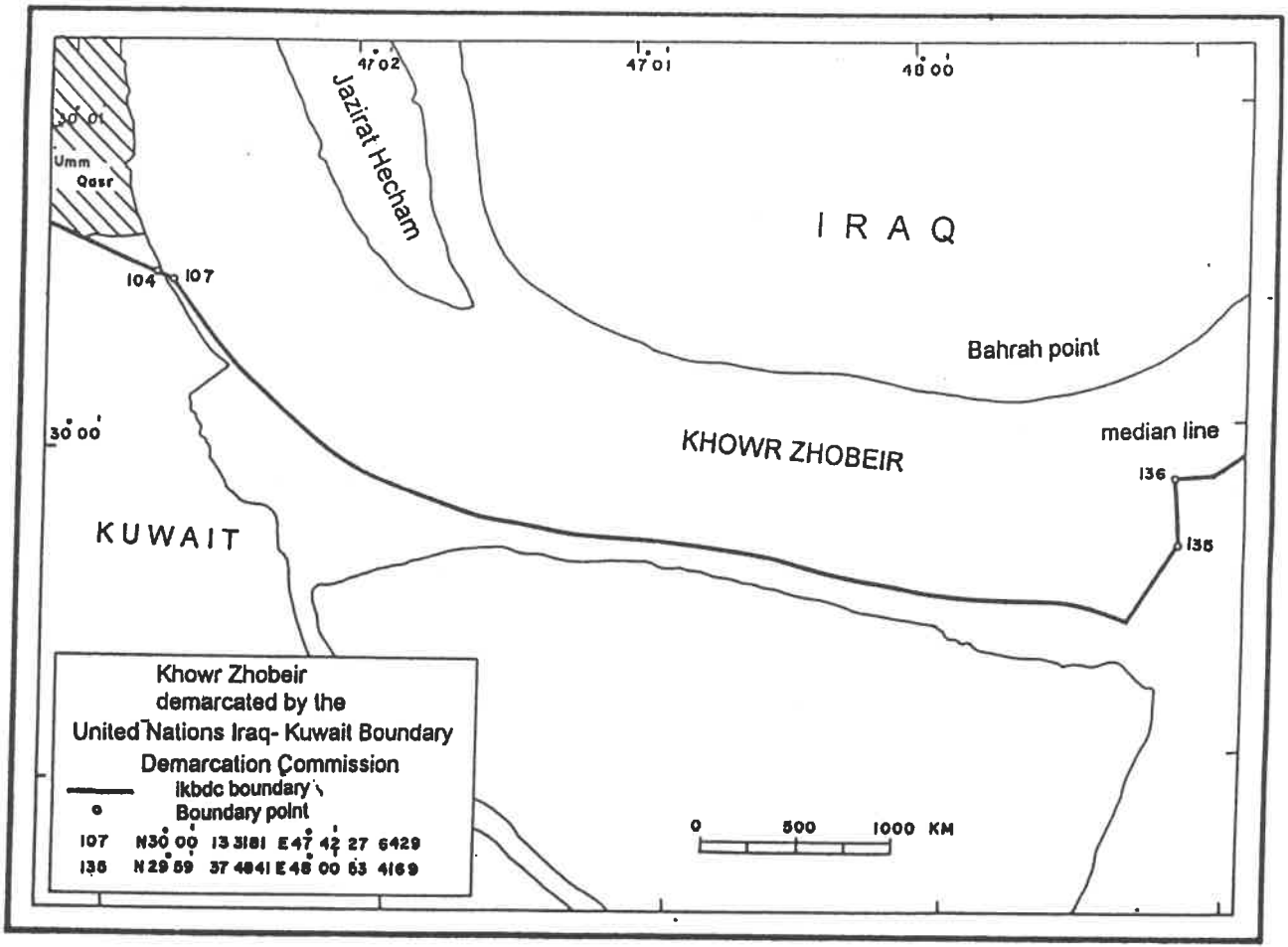
47°02
47°01
46°00
30°01
Umm Qasr
Jaziat Hecham
IRAQ
104
107
Bahrah point
30°00
KHOWR ZHOBEIR
median line
136
135
KUWAIT
Khowr Zhobeir
demarcated by the
United Nations Iraq- Kuwait Boundary
Demarcation Commission
Ikbdc boundary
Boundary point
107 N30° 00' 13.3181 E47° 42' 27.6429
136 N29° 59' 37.4841 E48° 00' 63.4169
0 500 1000 KM

اعتراض العراق على تخطيط الحدود

في ٢١ ـ ٥ ـ ١٩٩٣ قدم الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة التقرير النهائي للجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود العراقية الكويتية . وقد بين الدكتور غالي في بداية التقرير بأن عمل اللجنة كان تقنيا بحتا بهدف تعيين وتخطيط إحداثيات الحدود لأول مرة . وأن عمل اللجنة سيكون له أثر كبير على حفظ الأمن والسلام الدوليين في المنطقة[1]. وكما هو مشار إليه سابقا فإن الأمم المتحدة لم تقدم على تخطيط الحدود إلا بعد أن تلقت موافقة رسمية من حكومتي الكويت والعراق بقبول النتيجة النهائية لقرار اللجنة بعد ذلك قامت العراق بتسمية ممثلها في لجنة تخطيط الحدود وحضر اجتماعات اللجنة في نيويورك. إلا أنه وبعد أن انتهت اللجنة من تخطيط الحدود البرية بين الدولتين احتجت الحكومة العراقية على هذا التخطيط في رسالة بعثها وزير خارجية العراق إلى الأمم المتحدة في ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٩٢ . وكان جوهر الأعتراض أن اللجنة اقتطعت أجزاء من الأراضي العراقية وضمتها إلى الكويت. فعلى سبيل المثال، تدعي الحكومة العراقية بأن اللجنة اقتطعت جزءاً من منطقة أم قصر وجزءاً من القاعدة البحرية في أم قصر وضمتهما إلى الكويت علاوة على زحزحة الحدود بين البلدين إلى الشمال مما كان عليه في السابق.

وقد يكون لتصريح الدكتور طارق الرزوقي ممثل الكويت في اللجنة تأثير على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام الغربية . حيث صرح الدكتور طارق الرزوقي قبل شهرين من إنتهاء لجنة الأمم المتحدة لأعمالها «بأن تخطيط الحدود لعام ١٩٩٢ سيكون مختلفاً تماما عما كان قبل ٦٠ عاما» . ولكن الأهم من ذلك هو نقص المعلومات المنشورة حول الحدود قبل إبريل ١٩٩٢ . فعلى سبيل المثال لم يكن هناك تمييز بين الحدود الشرعية بين البلدين كما كانت مثبتة في المراسلات بين البلدين في ١٩٣٢ وبين تعدي العراق على أجزاء من شمال دولة الكويت حتى أغسطس عام ١٩٩٠ . ومما ساعد على عدم التفريق بين الأمرين هو حساسية الموقف وخشية الكويت من إثارة أية مشكلة حدودية مع العراق . ولذا فالكويت لم تثر قضية زحف العراق على أراضيها إعلامياً. وسكتت على مضض حتى لا تثير العراق. علاوة على نشاط الإعلام العراقي الذي يستطيع أن يزيف الحقائق. ولهذا فقد أخذت قضية ضم أراضي جديدة للكويت على حساب العراق كقضية مسلم بها. حتى أن Gerd Nonneman أورد ذلك في تقريره إلى المفوضية الأوروبية حين ذكر «أن لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت قد

---

(١) التقرير الختامي للجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود العراقية الكويتية . الأمم المتحدة ٢١ـ٥ـ١٩٩٣ .

زحزحت الحدود إلى الشمال لمسافة ٦٠٠ متر تقريبا لتحرم بذلك العراق من جزء من قاعدتها البحرية في أم قصر وبالتالي التضييق من منفذها البحري على الخليج العربي مما يسبب ذلك مشاكل إضافية إلى العراق»[١].

إن الاختلاف بين خط الحدود الشرعي وخط الحدود الواقعي هو الذي تسبب في تعقيد وسائل الإعلام الغربية. إن عمل لجنة الأمم المتحدة كان تخطيط الحدود المبينة بين البلدين في مراسلات الحكومتين في عام ١٩٣٢ . وكما أسلفنا سابقا فقد اعتمدت اللجنة في تخطيطها للحدود على الدراسات والخرائط التي صدرت بين عامي ١٩٠٧ و١٩٩١ وبشكل مركز على المقترح البريطاني لتخطيط الحدود لعام ١٩٥١ . إلا أن الحقيقة التي لم يشر إليها سابقا هو أن العراق وبعد الأزمة الأولى بين البلدين في عام ١٩٦١ بدأت تتوسع على حساب الأراضي الكويتية على طول خط الحدود لعام ١٩٥١ حتى خط الجامعة العربية أي أنها زحزحت حدودها إلى ما يقارب الكيلومترين جنوبا . وبذلك فإن العراق كان يحتل أراضي كويتية تقدر بمسافة ٢ كلم على طول الحدود خلافا لما هو متفق عليه بينهما . وبعد رحيل قوات الجامعة العربية من الكويت بعد اعتراف العراق بالكويت في عام ١٩٦٣ واصلت العراق توسعها على حساب الكويت إلى جنوب خط الجامعة العربية . وعلاوة على ذلك قامت العراق بحفر آبار النفط في جنوب خط الجامعة العربية مدعية بذلك أن هذه الآبار تابعة لحقل الرميلة بينما هي في الحقيقة آبار داخلة في أراضي دولة الكويت[٢].

إن قرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود المعلن في إبريل ١٩٩٢ هو إعادة تأكيد التخطيط البريطاني المقترح لحكومة العراق في ديسمبر ١٩٥١ . وتبعا لذلك فإن الحدود بين البلدين كان نقطة تبعد لمسافة ١٤٣٠ مترا جنوب حائط مبنى جمارك سفوان القديم . ومما هو جدير بالذكر أن هذا التخطيط الجديد كان حلا وسطا ، لأن التخطيط البريطاني لعام ١٩٥١ يعتبر الحدود بين البلدين على بعد ١٠٠٠ متر فقط من مبنى الجمارك في صفوان . وقد تحفظت الكويت رسميا على هذا التخطيط الذي يحرم الكويت من ٤٣٠ مترا من أراضيها على امتداد الشريط الحدودي ، ولكنها قبلت هذه النتيجة رغبة منها في إنجاز مهمة تخطيط الحدود . إذا فالحقيقة هي أن الحدود لم تتزحزح إلى الشمال بل تزحزحت إلى الجنوب لمسافة ٤٣٠ مترا عن

---

(١) Europe and The Gulf Region in the 1990s: Security, Trade and Integration. A report presented by Gerd Nonneman, Lancaster University to the EC Commission.

(٢) (Richard Schofield, the United Nations's Settlement od Iraq-Kuwait Border, 1991-1993, Boundary And Security Bulletin, Vo. 1 No. 2 July 1993. International Boundaries Research Unit. University of Durham, P 78.

المقترح البريطاني لعام ١٩٥١ ، والذي بني أساسا على الرسائل المتبادلة بين الدولتين في عام ١٩٣٢ . أما ميناء أم قصر الحديث فقد انتهت العراق من بنائه في عام ١٩٦١ . وبعد ذلك بدأت التوسعات في الميناء إلى جنوب خط الجامعة العربية . وفي فترة السبعينات تم التوسع الحضري إلى جنوب ميناء أم قصر .

وأهم ما في هذا التوسع هو بناء قاعدة بحرية على أراضي كويتية تبعا للمقترح البريطاني لتخطيط الحدود لعام ١٩٥١ . وكما هو متوقع فقد تم كل ذلك دون أن تتمكن الكويت من الاعتراض أو حتى إثارة ذلك إعلاميا . وذلك انطلاقا من الأمر الواقع وهو قوة العراق الضخمة بالنسبة للكويت[١] . وعليه فإن ما قامت به لجنة الأمم المتحدة هو تخطيط الحدود في موقعها الصحيح قبل التوسع العراقي للجنوب وبهذا فإن ما استرجعته الكويت في هذا الجزء هو مجرد بعض المباني المدمرة وثلاثة مرافئ خشبية صغيرة . ومن غير المعقول أن يطلق على هذا الجزء بأنه قاعدة بحرية . أما ما يشاع بأن العراق فقدت جزءا من منفذها البحري على الخليج بسبب التخطيط الجديد فإن هذا محض افتراء ، لأنه فيما يخص الحدود البحرية فقد قررت لجنة الأمم المتحدة أن تمر الحدود البحرية في نقط انحسار المياه في جزيرة وربة تاركة خور الزبير بأكمله للعراق وهذا مخالف لما كان سابقا وهو أن يمر خط ترسيم الحدود البحرية وفق قاعدة خط «الثالوج» التي تنصف الأنهار والمضايق التي تفصل بين الدولتين . ولكن تجاوبت الكويت هنا أيضا مع توجه اللجنة رغبة منها في تسهيل عملها .

أما الاعتراض العراقي الثاني فهو أن لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود لم يكن من مهمتها ترسيم الحدود البحرية . ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن الحدود البحرية هي جزء من حدود وسيادة الدولة . كما أنه من الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية عينت في عام ١٩٥٩ المساح النرويجي كوشيرون آموت لتحديد الحدود البحرية بين الكويت والعراق . وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية التقرير الذي أعده السيد آموت عن الحدود على السفارة الدنماركية من بغداد في ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٦٠ لكي تصبح وثيقة رسمية في سجلات محكمة العدل الدولية تحت رقم ١٦٨ (قضايا الجرف القاري) . وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة نفس التقرير السابق ذكره كأساس لترسيم الحدود البحرية بين الدولتين[٢] .

---

(١) Richard Schofield, op.cit, P 78.

(٢) أ. د عبدالله يوسف الغنيم (االكويت والمنافذ البحرية العراقية) مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٤ ـ ص ٨ ـ ١٠

الخاتمـــة

إن المشكلة بين الكويت والعراق لم تكن في يوم من الأيام مشكلة حدود. فالحدود بين الدولتين كانت مبينة في الخرائط القديمة كما أن الرسائل المتبادلة بين حكومتي البلدين في عام ١٩٣٢ قد حددت الحدود .

وهذا ما أقرت به الحكومة العراقية في عام ١٩٦٣ . إلا أن المشكلة الرئيسة هي أطماع العراق القديمة في ثروات الكويت ولهذا كانت تستغل قوتها في الماضي لتبتز الكويت . وعندما زادت أطماعها ابتلعت الكويت كلها في ٢ اغسطس ١٩٩٠ . إن ضعف الكويت في الماضي كان سببا لسكوتها عن ابتلاع العراق لأجزاء من حدودها الشمالية . كما أن حسن نية الكويت وعدم توقعها لفكرة احتلالها من قبل العراق جعل الكويت تترك قضية إثبات حدودها . وانشغلت بقضايا غيرها . ولهذا فقد اعتقدت وسائل الإعلام الغربية أن الكويت أعطيت أراض جديدة على حساب العراق في الوقت الذي تزحزحت فيه الحدود العراقية إلى جنوب الحدود الأصلية لمسافة ٤٣٠ مترا . أما قضية حرمان العراق من منفذها البحري على الخليج العربي فإنه أيضا يخالف الواقع . إن التخطيط الجديد للحدود البحرية جعل خط الحدود يتبع آخر انحسار للمياه في جزيرة وربة بينما كان من المفروض أن تمر الحدود البحرية من خط الثالوج أي في منتصف خور الزبير وعليه فقد كسب العراق ممرا بحريا إضافيا يزيد من إمكانياته البحرية .

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن للعراق سواحل بحرية تمتد لمسافة ٧٠ كيلومتر والتي يمكن أن تصل إلى ٩٥ كيلومتر باضافة خور الزبير الممتد لمسافة ٢٥ كم بعرض ١ ـ ٢كم. ويملك العراق خمس ممرات مائية هي خور العمية وخور الخفقة وخور عبدالله وخور الزبير وشط العرب. بالإضافة إلى ثلاثة موانىء هي ميناء المعقل في البصرة وميناء أم قصر وميناء خور الزبير. أما الموانىء النفطية فهي ميناء الفاو وميناء العمية وأخيراً ميناء خور الخفقة (ميناء البكر).

ولو ان العراق أنفق جزءا بسيطا مما صرفه على حروبه مع جيرانه من أجل توسعة موانئه وتعميق المياه في ممراته المائية لأصبح لديه أفضل الموانئ . وأخيرا فقد روجت بعض وسائل الإعلام بأنه كان يفترض في لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود أن تكون أكثر مرونة وأن تقوم بتخطيط حدود مقبولة سياسيا بدلا من أن تلتزم تماما بالأدلة والإثباتات التاريخية وحدها . والمرونة المقصودة هنا أن يزحزح خط الحدود إلى الجنوب من خط الحدود الشرعي لكي تصبح أم قصر وبعض حقول بترول الرقعة الكويتية تابعة للعراق. إن هذا الرأي يفتقر للعدالة

والمنطق. ولو أن الأمر ترك لأمنيات الدول وواقع القوة وحدها لتغيرت خريطة العالم. إن الحقيقة الثابتة الآن هو أن الحدود الدولية بين البلدين خططت بواسطة الأمم المتحدة وعلى الجميع احترام ذلك.

قائمة المصادر

أولا : المصادر العربية

١ ـ أبو حاكمة ، أحمد مصطفى ، **تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ ـ ١٩٦٥)** ، (الكويت ١٩٨٤) .

٢ ـ خزعل ، حسين خلف ، **تاريخ الكويت السياسي** ، الجزء الأول (بيروت : دار الكتب ، ١٩٦٢) .

٣ ـ الرشيد ، عبد العزيز ، **تاريخ الكويت** ، (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٧١) .

٤ ـ الشملان ، سيف مرزوق ، من تاريخ الكويت (القاهرة ، ١٩٥٩) .

٥ ـ **(ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية ـ الحق التاريخي والارادة الدولية)** إعداد لجنة من المختصين بإشراف ومراجعة أ .د . عبد الله يوسف الغنيم ، (الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٣) .

٦ ـ الفرحان ، راشد عبد الله ، **مختصر تاريخ الكويت** ، (القاهرة ، ١٩٦٠) .

٧ ـ **الكويت وجوداً وحدوداً** ، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية (الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٩١) .

ثانيا : المصادر الأجنبية :

1- Cooch and Tempereley, British Documents on the Origins of the War (Vol. X, Part II).

2- Dickson, Harold R. P. **Kuwait and Her Neighbours,** London: George Allen and Unwin, 1956.

3- F.O. 371/8952 Memo From H.E. The High Commissioner for Iraq to the Political Agent in Kuwait. 19 April 1927.

4- Hurewitz, Jacob C, **The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record,** Vol. 1 (New Haven, London: Yale University Press, 1975)

5- India Office and Library Records, London, File R/15/5/127, a confidential Letter.

6- Schofield, R.N. and Blake, G.H. **Arabian Boundaries, Primary Documents** 1853-1960 (London, British Archive, 1993).

7- Schofield, R.N. (The United Nations Settlement of Iraq-Kuwait Border, 1991-1993), **Boundary and Security Bulletin,** Vol. 1 No. 2 July 1993. International Boundaries Research Unit. University of Durham.